

ندوة لـ «التيار الحر» في باريس حول حق المغتربين في الانتخاب

نظم التجمع من أجل لبنان في فرنسا التيار الوطني الحر، ندوة تحت عنوان «حق اقتراع لبناني الانتشار في الانتخابات النيابية»، في قصر المؤتمرات في باريس، شارك فيها نائبا كتلة «التغيير والاصلاح» ابراهيم كنعان وفريد الخازن، وفادي بركات. وتضمنت مداخلة مكتوبة للرئيس السابق لمجلس شورى الدولة الدكتور يوسف سعدالله الخوري. وساهمت جمعية ليبنيز ابرود في الإعداد لهذا اللقاء.

حضر الندوة حشد من ابناء الجالية اللبنانية قدر بـ 700 شخص، تقدمهم ممثل السفارة اللبنانية في باريس القنصل هاني شميطل، الوزير السابق ابراهيم الضاهر، مندوب عن الوكيل البطيركي في باريس المونسنيور سعيد سعيد، العميد المتقاعد فؤاد الاشقر، إضافة الى ممثلين عن تيار «المستقبل» و«اليسار الديمقراطي» و«القوات اللبنانية» وحزب الكتائب والحزب الشيوعي والجامعة اللبنانية في العالم وجمعيات مدنية واختصاصيون.

بعد النشيد الوطني اللبناني، افتتح سيمون ابي رميا الندوة مؤكداً «الدور الطبيعي للتيار الوطني الحر لجهة هذا الحق المكتسب للبناني الانتشار عبر اعتماده كهدف أساسي في ميثاق التيار وبرنامجه السياسي».

وأكد النائب كنعان في كلمة «حق اللبناني في الاقتراع، وحرص «تكتل» التغيير والاصلاح» على دعم هذا المطلب». وقال: «من غير الجائز او المقبول ان يطلب من اللبنانيين المقيمين والعاملين في الخارج ان يؤدوا قسطهم في إغاثة وطنهم في ازماته ومحنه، ومساعدته في كل مرة يريد ان ينهض اقتصادياً، ويسهموا في نموه الاجتماعي والثقافي والحضاري من غير ان يكون لهم حق الاشتراك في اختيار ممثليهم في البرلمان وتقرير من يتولى حكم الدولة».

ثم استعرض النائب الخازن في مداخلته «التجربة الرائدة والغنية في الانتخابات الرئاسية والنيابية التي يتميز بها لبنان عن سواه من دول الجوار العربي، فلبنان وقبل خمسين سنة من نشوء الدولة فيه شهد اول انتخابات في اطار نظام المتصرفية». وتطرق إلى «مختلف المراحل التاريخية والأحجام الانتخابية منذ 1860 وحتى عام 2005 مروراً بالاستقلال»، مؤكداً «أن الأهم استقرار القانون».

ولاحظ «أن القوانين المفروضة بعد عام 90 كان الهدف منها أن تبقى الانتخابات استحقاقاً ادارياً ليس له تأثير على القرار وصانع القرار»، داعياً إلى «اعتماد قانون يعكس التمثيل الصحيح ويراعي مكونات لبنان الثلاثة، المكون السياسي، المكون الطائفي والمكون المناطقي، على ألا يستهدف اي طرف سياسي او جماعة طائفية». اما كلمة الدكتور يوسف سعد الله الخوري التي تلاها المحامي نعمان مراد فتركزت على المفهوم الدستوري للناخب، وشرح في كلمته ان الدستور وقانون الانتخاب لم يحرما اللبنانيين من ممارسة حقهم الانتخابي، وطالما ان هذا الحرمان واقع اليوم في غير موقعه الدستوري والقانوني فإن الخروج عليه لا يحتاج الى نص على الاطلاق، وبالإضافة الى ذلك اشار الخوري في كلمته الى ان العلم والاجتهاد متفقان بالطلق على ان المواطنة الصحيحة تعني عدم جواز التمييز بين مواطن وآخر متى كان وضعهما متشابهاً وإلا كان هناك خرق لمبدأ المساواة أمام القانون الذي انزله الاجتهاد منزلة الدستور بالذات، وفي ضوء ذلك استنتج انه يجب توسيع القاعدة الانتخابية الحالية بحيث تتخذ كل الاجراءات اللازمة دون إبطاء لتمكين كل لبنان من ممارسة حقه الانتخابي وتعزيزاً للديموقراطية الصحيحة والعمل على توحيد لبنان ارضاً وشعباً.

وقدم فادي بركات عرضاً حول آليات الانتخاب للمقيمين في الخارج والتي تفترض، كما قال، طرح عدة أسئلة تتعلق بالصعوبات التي قد تواجه العملية الانتخابية، وأجاب في مداخلته على أسئلة عدة تدور حول من يشرف على الانتخابات في الخارج، وقال إن التوجه هو لإنشاء هيئة مستقلة، مقترحة اعتماد حل من اثنين في البلدان التي ليس فيها سفارات، المشاركة في أقرب دولة مجاورة او مشاركة المغتربين في الدولة الموجودين فيها واعتماد مراكز مخصصة لإجراء العملية الانتخابية. وعرض بركات تفاصيل تقنية تخص عملية الاقتراع وفرز الاصوات والكلفة المادية.

وفي الختام، تحدثت ممثلة جمعية (LEBANESABROAD) المحامية ندى ابو زيد عن «تأسيس الجمعية وعملها ونشاطها في هذا المجال»، داعية الى «استرداد الحق اللبناني في الانتخاب في الخارج».

...الى منتدى الحوار

المنتدى

